

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع94د

تاريخ القرار: 27 أوت 2014

ق رار

بتاريخ 27 أوت 2014، أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع94د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

العارضة: شركة

من جهة

في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ والمنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة طلبها اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض التجاري "إدوخ" المروج من طرف شركة وذلك إلى حين البت في أصل القضية.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروحات الملف أن أوت 2014 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد عد 133-د وتضمنت تظلمها من مواصلة المدعى عليها ترويج عرضها التجاري "إدوخ" الذي يمنح للمشاركين فيه التمتع على امتداد 24 ساعة وكامل أيام الأسبوع بتعريفه 40 مليما نحو جميع المشغلين وذلك رغم كل القرارات الصادرة عن الهيئة والقاضية بإيقاف ترويجه مؤكدة مخالفة العرض للتراتب المنظمة لخدمات الاتصالات بالتفصيل ولمبادئ المناقصة النزيهة وانتهت إلى طلب التدخل الفوري لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لسحب العرض التجاري المتظلم منه وإلزامه بالتقيد بقرارات الهيئة ووضع حد لتعنتها وتطبيق مقتضيات الفصل 74 (جديد) من مجلة الاتصالات في حقها.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد خصيمتها مواصلة تسويق العرض التجاري "إدوخ" بشكل غير مشروع ومخالف للتراتب المنظمة لتسويق العروض التجارية مؤكدة أن ذلك العرض أضحى يمثل تهديدا على توازن السوق وسيتسبب بصفة مباشرة في إلحاق أضرار وخسائر بمصالحها المالية.

وحيث قدّمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من محضر معاينة للعرض المتظلم منه محرر من طرف عدل التنفيذ الاستاذ تحت عدد 117399 بتاريخ 12 أوت 2014 بالإضافة إلى وثيقة إخبارية للعرض المذكور ادعت استخراجها من الموقع الإلكتروني للشركة المطلوبة.

وحيث انتهت العارضة الى طلب اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض التجاري موضوع الدعوى إلى حين البت في أصل النزاع.



الهيئة

حيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتج بها أن المشغل أقدم فعلا على مواصلة تسويق العرض التجاري "إدوخ" موضوع المطلب الراهن.

وحيث اتضح بعد الرجوع إلى دائرة المناقصة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن المدعى عليها كانت قد تقدّمت وفق ما نصت عليه أحكام الفصل 3 (i) من الأمر عـ3026 عدد المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المشار إليه أعلاه بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض موضوع النزاع.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بخدمات الاتصالات بالتفصيل، أصدرت الهيئة قرارها عـ135 عدد بتاريخ 27 جوان 2014 والقاضي بعدم الموافقة على تسويق العرض موضوع النزاع نظرا لأن التعريف المعتمدة به أقل من سقف التعريفات التي حددتها الهيئة بموجب قرارها عـ54 عدد المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وحيث أن مواصلة المدعى عليها تسويق العرض التجاري المتظلم منه على حالته تلك وباعتماد تعريفه دون السقف الذي ضبطته الهيئة لضمان حدّ أدنى من المنافسة النزيهة بين المشغلين من شأنه أن يلحق أضرارا بالعارضة باعتبار ما يمكن أن يترتب عنه من تأثيرات سلبية على وضعيتها في السوق.

وحيث يستخلص مما سبق، أن مطلب الرامي إلى إيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى، إلى حين البت في أصل النزاع كان مبررا وحريرا بالقبول.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن فيصل عجينة، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة بإيقاف تسويق العرض التجاري "إدوخ" وذلك إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 133.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

